تخطيطنا الصناعى فى ضوء مواردنا ومركزنا الدولى

للدكتور فوزى رياض فهمى
الخبير بمعهد التخطيط القومى

تحظى التنمية الصناعية باهتمام خاص فى مشروعات التقدم الاقتصادى بالدول النامية ، الزراعية ، المكتظة بالسكان . وغالبا ما تكون دوافع تصنيع هذه المجتمعات متشابهة (مثل : الرغبة فى تفادى مخاطر الاعتماد على تصدير محصول زراعى واحد ، وتهيئة فرص أوسع من العمالة لمجابهة التزايد فى السكان ، والرغبة فى رفع مستوى دخول الطبقات الفقيرة التى تكون غالبية الشعب) . غير اننا نجد ، من جهة أخرى ، ان معدل وشكل التنمية الصناعية يختلف من دولة الى أخرى . ومرجع هذا الاختلاف تعدد العوامل المؤثرة فى التنمية الصناعية سواء كانت هذه العوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية . ومما لا شك فيه ، أن التطور الصناعى فى الجمهورية العربية المتحدة أظهر ، منذ ثورة ١٩٥٢ ، مدى تفاعل هذه العوامل وأثرها على التنمية الصناعية .

فلقد شاهدت بلادنا نهضة صناعية كبيرة فى السنوات العشر الأخيرة . اذ أولت حكومة الثورة اهتماما خاصا بتصنيع البلاد كان من نتيجته زيادة الانتاج الصناعى ، خلال السنوات ١٩٥٣ ــ ١٩٦٤ ، زيادات ضخمة حقا . فارتفع انتاج بعض الصناعات الى ثلاثة وأربعة أمثال ما كان قبل ١٩٥٢ ، وحققت صناعات أخرى زيادات بلغت خمسة أضعاف . كما سجل الانتاج الصناعى مصنوعات جديدة لأول مرة .

ولم تكن عملية التصنيع ، خلال هذه الفترة ، عملية سلسلة سهلة تسير فى اتجاه واحد ، بل تعرضت لتغيرات كثيرة بعضها تغيرات جذرية حقا . فاذا

---

(١) محاضرة القيت بدار الجمعية يوم الاربعاء ٣١ مارس سنة ١٩٦٥ .

نظرنا اليوم الى الهيكل التنظيمى للصناعة لوجدنا ان القطاع العام يسيطر سيطرة كبيرة على الانتاج الصناعى ولوجدنا أن المنشئات الصناعية الكبيرة تكاد تكون كلها تقريبا ملكية عامة . اذا رجعنا الى السنوات الأولى من ثورة ١٩٥٢ نجد أن السياسة الصناعية ، عامة ، كانت ترتكز أساسا ليس فقط على مجهودات القطاع الخاص بل تشجيع القطاع الخاص على التقدم والتوسع .

اذا أخذنا شكل التنمية الصناعية ، نجد ان جانبا كبيرا من الصناعات التى تمت فى سنوات الثورة الأولى كانت صناعات تخدم أغراض الاستهلاك النهائى . واليوم ونحن على وشك البدء فى تنفيذ الخطة الخمسية الثانية ، يعطى المسئولون اهتماما خاصا لتدعيم الصناعات الثقيلة والحد من التوسع فى الاستهلاك بصفة عامة .

هذه التطورات الكبيرة فى ميدان النشاط الاقتصادى اقترنت أيضا بتطورات عميقة فى مركزنا الدولى . فحتى عام ١٩٥٢ كانت مصر ترزح تحت الاحتلال العسكرى الانجليزى ، وكانت سياستنا الخارجية تسير فى ركاب سياسة المحتلين . واليوم تتزعم بلادنا مجموعة دول عدم الانحياز وتلعب دورا كبيرا فى تأييد الحركات التحررية فى بعض انحاء العالم تأييدا فعالا يأخذ أحيانا شكل التأييد المادى .

وموضوع اليوم موضوع واسع ، سنعالجه فى حدود ضيقة ، أى فى حدود رسم اطارات عامة دون الدخول فى التفصيلات الدقيقة . فمن ناحية الموارد ، نقتصر على الموارد الطبيعية ، وهذه أيضا نشير اليها بصفة عامة . ومن ناحية المركز الدولى نلمس بعض العوامل التى تؤثر فى مركزنا الدولى فنقتصر على بعض جوانب موقعنا الجغرافى وبعض جوانب سياستنا الخارجية . هذه السياسة التى تنبنى على أساس قيام الجمهورية العربية المتحدة بدور قيادى فى سياسة الحياد الايجابى . وهنا اركز على الدور القيادى ، فكما سنرى ان هذه السياسة تتطلب منا تخطيطا صناعيا معينا .

واذا كان بعض الاقتصاديين يحاولون أن يفصلوا بين التطورات الاقتصادية والتطورات السياسية وأن يقيموا حدا بين القرارات الاقتصادية والقرارات السياسية أو بين ما هو كائن وما يجب ان يكون ، فان المخطط الاقتصادى ـ عند رسمه لاطار الخطة ـ لا يستطيع أن يقف بمنأى عن التطورات السياسية أو القرارات السياسية أو ما يجب ان يكون فى بلاده. ذلك لأنه على الرغم من أن المخطط السياسى هو الذى يملك البت النهائى فى القرارات الاقتصادية ، فان قرارات المخطط السياسى تؤثر تأثيرا كبيرا على الخطوط العريضة وعلى أهداف أى خطة اقتصادية . وتتشابك العلاقة بين المخطط الاقتصادى والمخطط السياسى وتبدو أكثر ارتباطا فى الدول التى تطبق أساليب التخطيط بهدف اقامة المجتمع الاشتراكى فى بلادها .

والذى تهدف اليه المحاضرة هو ان يصل تخطيطنا الصناعى على ارساء قواعد الاشتراكية فى بلادنا على أسس متينة وأيضا على تدعيم دور مصر القيادى فى سياسة عدم الانحياز .

بمثل هذا الفهم ندخل موضوع المحاضرة .

عرض سريع للموارد الطبيعية فى مصر :

اذا نظرنا الى مواردنا الطبيعية ، فستبدو الصورة قاتمة الى حد ما .. وقد لا نحيد عن الصواب اذا قلنا ان مصر بلد فقير للغاية فى مـوارده الطبيعية .

فمن ناحية الزراعة : نجد ان مساحة الأرض الزراعية محدودة جدا . وهذا راجع ، فى المحل الأول ، الى طبيعة تكوين مصر الجغرافى . فمصر عبارة عن اقليم صحراوى يخترقه النيل مكونا واديا ضيقا فى الجنوب (الصعيد) ودلتا متسعة نسبيا فى الشمال (الوجه البحرى) . ونتيجـة لهذا التكوين الجغرافى ، نجد ان الزراعة تقتصر تقريبا على وادى النيل والدلتا . ففى عام ١٩٦٢ بلغت مساحة الأرض المزروعة حوالى ٥٫٨٠٠٫٠٠٠ فدان فى وادى النيل والدلتا ، يضاف اليها حوالى ١٧٠٫٠٠٠ فدان فى سيناء ومحافظة البحر الأحمر والصحراء الغربية . أى أن مجموع المساحة

المزروعة فى عام ١٩٦٢ يقرب من ستة ملايين من الأفدنة (١) . وهذه المساحة تمثل أقل من ٣ ٪ من مجموع مساحة مصر .

وبفضل مشروعات المياه المتعددة التى شيدت منذ مطلع القـرن العشرين بغرض التحكم فى مياه النيل والتى أمكن بواسطتها زراعة أكثر من محصول واحد فى السنة ، بلغت مساحة المحاصيل حوالى ١٠٫٤٠٠٫٠٠٠ فدان فى عام ١٩٦٢ (٢) . أى أن نصيب الفرد من الأرض المحصـولية لا يزيد كثيرا عن ثلث فدان . ومثل هذه المساحة لا تكفى للوفاء باحتياجات الفرد الأساسية حتى مع مستوى المعيشة السائد .وهو كما نعلم جيدا ، مستوى منخفض اذا قورن بالدول المتقدمة صناعيا .

واذا كانت الزراعة ، فى مصر ، تعتمد أساسا على مياه النيل للرى ، فان الحصول على موارد اضافية من مياه النيل هو الذى يحدد امكانيات التوسع الزراعى الأفقى مستقبلا . وبمقتضى مشروع السد العالى ، ينتظر أن يضاف الى المساحة المزروعة حوالى مليونى فدان . وعلى ذلك يكون مجموع مساحة الأرض المزروعة فى عام ١٩٧٠ ، عند اتمام بناء السـد العالى ، حوالى ٧٫٨٠٠٫٠٠٠ من الأفدنة تروى ريا مستديما . فاذا أضفنا مشروعات استصلاح الأراضى ، بواسطة المياه الجوفيـة ، فى واحات الصحراء الغربية ، أى مشروعات « الوادى الجديد » ، فان جملة مساحة الأرض المزروعة لن تزيد كثيرا عن ثمانية ملايين من الأفدنة ، أى ما يوازى حوالى ٤ ٪ من مجموع مساحة مصر .

هناك اذن ، بعض امكانيات التوسع الأفقى فى الزراعة . على انه يتعين علينا ان نذكر ان التوسع الزراعى عليه أن يخدم غرضين أساسيين :

أولا : مقابلة احتياجات النمو السكانى ــ وكما نعلم فسكان الجمهورية العربية المتحدة يتزايدون بمعدل عال نسبيا .

ثانيا : انتاج المواد الخام اللازمة للأغراض الصناعية .

---

(١) وزارة الزراعة ، الاقتصاد الزراعى (نشرة شهرية تصدرها مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء) ، العدد السنوى (١٩٦٣) ، الصفحات ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) النشرة الاقتصادية . البنك الاهلى المصرى . العدد الثانى (١٩٦٤) .ص ٢٧١ .

والآن نحاول أن نلقى نظرة سريعة على زاوية من زوايا الانتاج الزراعى وهى المتعلقة بانتاج المواد الغذائية . نجد ان الانتاج المحلى من المواد الغذائية يقل عن الوفاء باحتياجات الشعب الغذائية المتزايدة . ونجد نتيجة لذلك ، أن اعتمادنا على استيراد المواد الغذائية فى تزايد مستمر فى السنوات الأخيرة . فقد ازدادت كمية وارداتنا من المواد الغذائية من ـ متوسط سنوى ـ قدره ٧٢١٠٠٠ طن فى السنوات ١٩٥٧/٥٥ الى ١ر٦٢٨ر٠٠٠ طن فى السنوات ١٩٦٢/٦٠ وبلغت ٢ر٣٧٢ر٠٠٠ طن فى عام ١٩٦٣ (١) . ومن حيث القيمة ، (المتوسط السنوى) بلغت ٣٨ مليونا من الجنيهات فى ١٩٥٧/٥٥ ، ٦٠ مليونا من الجنيهات فى ١٩٦٢/٦٠ وارتفعت الى ١١٤ مليون جنيه فى عام ١٩٦٣ (٢) . أى ان قيمة وكمية وارداتنا من المواد الغذائية فى السنوات التسع الماضية قد ارتفعت ثلاث مرات .

والأمر الذى يسترعى الانتباه فى هذا الشأن هو تزايد اعتمادنا على الواردات من المواد الغذائية الرئيسية وفى مقدمتها الحبوب . فقد ازدادت وارداتنا من الحبوب من ٧٢٣٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٠ الى ١ر٢٥٠ر٠٠٠ طن سنويا خلال السنوات ١٩٦١/٥٨ ، الى ١ر٦٩٤ر٠٠٠ طن فى ١٩٦٢ والىحوالى ٢ مليون طن فى عام ١٩٦٣ (٣) .

وعلينا ان نلاحظ أن المساحة المخصصة للحبوب (القمح ، الذرة ، الشعير والأرز) قد زادت خلال ربع القرن الماضى بحوالى ١١ ٪ ، أى بحوالى ٤٤٣ر٠٠٠ فدان ـ من ٤ر٠٢٠ر٠٠٠ فدان فى ١٩٣٩/٣٥ الى ٤ر٤٦٣ر٠٠٠ فدان فى ١٩٦٢/٦٠ (٤) . كما نجد أن مجموع مجمل انتاج الحبوب زاد خلال الفترة نفسها بحوالى ٣٢ ٪ (من ٤ر٢٢٨ر٠٠٠ طن الى ٥ر٦١١ر٠٠٠ طن (٥)) . أى أن زيادة الانتاج قد فاقت الزيادة فىالمساحة

(١) النشرة الاقتصادية . البنك الاهلى المصرى . العدد الثانى (١٩٦٤) . ص ٢٧٢ .
(٢) المرجع السابق : ص ٢٧٢ .
(٣) المرجع السابق : ص ٢٧٢ .
(٤) المرجع السابق : ص ٢٩١ .
(٥) المرجع السابق : ص ٢٩١ .

المزروعة مما يعكس زيادة فى انتاجية الفدان . غير اننا نجد ، من ناحية أخرى ، ان زيادة السكان خلال الفترة ١٩٦٣/٣٧ ، بلغت حوالى ٢.٦٣ ٪ ، أى أن معدل زيادة السكان فاق بكثير معدل زيادة انتاج الأرض من الحبوب ، زيادة السكان تعادل تقريبا ضعف زيادة الانتاج من الحبوب

ومع الزيادة فى السكان ، والارتفاع التدريجى فى دخل الفرد ، فمن المتوقع أن تكون الزيادة فى الطلب على الحبوب بدرجة اكبر من معدل السنوات السابقة . وعلينا أن نأخذ فى اعتبارنا احتمالات الزيادة فى الطلب على المواد الغذائية الأخرى مثل : الخضروات ، الفواكه ، الألبان وغيرها مما تشكل ضغطا على استخدام الأرض الزراعية بطريقة مباشرة وغير مباشرة .

سبق أن ذكرنا ان التوسع الزراعى الأفقى محدود جدا . ونعرض هنا الآن للجانب الآخر من التوسع الزراعى ، الا وهو زيادة انتاجية الأرض المنزرعة : نجد أن انتاجية بعض المحاصيل عالية جدا . فغلة فدان العدس ، الذرة الرفيعة ، الحمص ، والقطن طويل التيلة فى مصر هى أعلى غلة فى العالم . بعض المحاصيل الأخرى مثل : الأرز ، غلة الفدان منها فى مصر عالية نسبيا اذا قورنت دوليا . ومن ناحية أخرى توجد بعض المحاصيل الأخرى التى تقل انتاجيتها بكثير عن مستوى بعض الدول مثل الذرة الشامية ، الطماطم والقمح ، والبصل (١) .

هناك اذا بعض امكانيات زيادة انتاجية الأرض فى مصر . ولكنها ، كما تبين ، فى حدود أيضا . وبهذه المناسبة ، نذكر ان انتاجية الأرض المنزرعة فى مصر تفوق بكثير انتاجية الأرض المنزرعة فى كثير من الدول الزراعية النامية . اذا أخذنا الهند مثلا ، نجد أن غلة الفدان فى معظم المحاصيل المصرية ان لم يكن فى جميعها تعادل ثلاثة أمثال غلتها فى الهند ، بل نجد أن غلة بعض المحاصيل فى مصر ، مثل القطن ، تبلغ حوالى خمسة أضعاف غلتها فى الهند .

---

(١) راجع : F.A.O. Production Yearbook. 1963. pp. 35 — 148

والسبب الرئيسى فى ارتفاع غلة الأرض فى مصر لا يرجع فقط الى خصوبة الأرض بل أساسا الى استخدام الأسمدة الكيماوية على نطاق واسع نسبيا . وهذا يعكس ـ الى حد ما ـ تقدم الزراعة فى مصر .

الغابات :

لا توجد غابات طبيعية فى مصر ، وذلك لظروفها المناخية . الأشجار المزروعة ـ تحت نظام الرى ـ توجد على جانبى القنوات والطرق الرئيسية وبخاصة فى الدلتا . وقد قامت وزارة الزراعة بزراعة بعض الغابات ، ولكن هذه كانت فى نطاق ضيق جدا . وعلى هذا ستستمر مصر فى استيراد الأخشاب اللازمة لصناعتها الخشبية وأغراض البناء . الأشجار الموجودة تستخدم أخشابها فى بعض الصناعات ولكن فى حدود ضيقة مثل : صناعة بعض الآلات الخشبية الزراعية ، الأثاث المنزلى والمبانى فى الريف . أما المبانى فى المدن وصناعة الأثاث عامة فتعتمد ، تقريبا اعتمادا كليا ، على الواردات . بلغت وارداتنا من الأخشاب حوالى ٩ر٣٠٠ر٠٠٠ جنيه سنويا خلال السنوات ١٩٦٠/١٩٦٣ (١) .

موارد الثروة الحيوانية :

موارد مصر من الحيوانات غير وفيرة أيضا . ومرجع هذا الى عدم توفر المراعى الطبيعية وأيضا الى ضيق مساحة الأرض القابلة للزراعة وتفضيل تخصيصها لأغراض تغذية الآدميين . هناك بعض امكانيات تحسين الثروة الحيوانية عن طريق تحسين السلالات ومكافحة أمراض الحيوانات . ولكن امكانيات زيادة الثروة الحيوانية زيادة محسوسة ـ فى الأمد غير البعيد نسبيا ـ تتوقف على المساحة المزوعة وهى ، كما أوضحنا ، محدودة للغاية .

موارد الثروة السمكية :

موارد الثروة السمكية فى مصر لا بأس بها . توجد ثلاث موارد :

١ ـ مصادر البحار (البحر الأحمر والبحر الأبيض) .

٢ ـ مصادر البحيرات .

٣ ـ مصادر النيل .

(١) المجلة الاقتصادية : البنك المركزى المصرى : العدد الاول (١٩٦٢) ص ١١٨ ، العدد الاول (١٩٦٣) ص ١٢٢ ، العدد الاول (١٩٦٤) ص ١١٦ .

وقد يبدو أن مصر غنية فى مصائد الأسماك ، ولكننا ما زلنا نعتمد على الواردات من الأسماك فى سد جانب من احتياجاتنا من هذا المصدر المائى .

هناك امكانيات لتنمية موارد الثروة السمكية ، وتوجد محاولات جدية للصيد فى أعالى البحار والمحيطات . ولكن الى أى مدى يمكن ان يعتمد على الانتاج المحلى المستقبل فى سد احتياجات الشعب المتزايدة من الأسماك أو الى أى مدى يمكن ان يسد الانتاج المحلى المستقبل جانبا كبيرا من احتياجات الشعب من المواد البروتينية اللازمة ــ هذا أمر يصعب اعطاء رد حاسم فيه حاليا .

موارد الثروة التعدينية :

وهى ، فى الواقع ، أهم مورد بالنسبة المتقدم الصناعى . لم تمسح الأرض المصرية مسحا جيولوجيا دقيقا . على أن الأبحاث الجيولوجية التى تمت تشير الى أن مواردنا من الثروات التعدينية محدودة أيضا . ونعرض ، فى ايجاز ، الى أهم مواردنا التعدينية الحالية (١) .

١ ــ المنجنيز ، متوسط الانتاج السنوى ١٢٠ر٠٠٠ طن فى ١٩٥٩/٥٨ وزاد الى ٢٨١ر٠٠٠ طن فى ١٩٦١/٦٠ .

٢ ــ الفوسفات (الذى يصنع منه السماد) ، متوسط الانتاج السنوى حوالى ٦٤٠ر٠٠٠ طن خلال السنوات ١٩٦٢/٥٩ .

٣ ــ الملح ، متوسط الانتاج السنوى ٤٤٠٠٠٠ طن فى ١٩٦١/٥٩ .

وجانب كبير من الانتاج المحلى من هذه المعادن الثلاث يصدر ، وكانت حصيلة الصادرات منها حوالى ٢ر٥ مليون جنيه فى السنوات ١٩٦٣/٦٠ (٢). اما المعادن الأخرى مثل الطلق ، الرصاص ، الكروم ، الكاولين ، فانتاجنا منها بسيط جدا .

---

(١) اتحاد الصناعات بالجمهورية العربية المتحدة : الكتاب السنوى (١٩٦٤) الصفحات ٢٨٢ ــ ٢٨٤ ، الكتاب السنوى (١٩٦٣) الصفحات ٢٧٢ ــ ٢٧٥ .

(٢) اتحاد الصناعات : الكتاب السنوى (١٩٦٣) ص ٢٧٧ ، الكتاب السنوى (١٩٦٤) ص ٢٨٤ .

وقد بدىء فى استغلال مناجم الحديد فى الجمهورية فى أواخر عام١٩٥٨ ويبلغ متوسط انتاجنا السنوى من الحديد الخام ٤٨٠ر٠٠٠ طن (١) . ويقدر احتياطى الحديد فى الأراضى المصرية بحوالى ٢٠٠ مليون طن وهى كمية لا بأس بها . اذا ارتفعت طاقتنا الانتاجية من الحديد والصلب الى ٢ر٦ مليون طن سنويا ، كما هو منتظر فى الخطة الخمسية الثانية ، فسنحتاج فى تصنيع هذه الكمية الى حوالى ٦ مليون طن حديد خام فى السنة (٢) . وهذا يعنى ان الكمية الموجودة تكفينا لفترة محدودة ولتوسع محدود أيضا . وخام الحديد الموجود عندنا من النوع المتوسط الجودة . فبالنسبة لمناجم أسوان وجد من الضرورى بناء وحدة لتركيز الخام حتى يمكن تشغيل مصنع الحديد والصلب بحلوان بكفاءة اقتصادية . أما خام الحديد فى الواحات البحرية ، والذى لم يبدأ فى استغلاله بعد ، فمن المعتقد أنه من نوع أحسن .

بالنسبة المعادن الأخرى ، فنحن نستورد من احتياجاتنا منها مثل النحاس ، القصدير ، البوكسيت وغيرها من المعادن .

موارد الوقود :

مصدر الوقود الوحيد فى مصر هو البترول . الفحم ، اكتشف أخيرا وبكميات محدودة جدا وعلى عمق بعيد تحت الأرض . البيانات المتاحة حاليا لا تمكننا من معرفة التكلفة الاقتصادية للفحم المكتشف اذا قورن بالأسعار الدولية .

بالنسبة للبترول ، فقد ازداد الانتاج المحلى منه زيادة كبيرة منذ الحرب الثانية . ارتفع من ٦٧٠ر٠٠٠ طن فى عام ١٩٣٩ الى ٢ر٣٦٠ر٠٠٠طن فى ١٩٥٣ والى ٣ر٢٠٠ر٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٨ والى ستة ملايين من الاطنان فى عام ١٩٦٤ (٣) . ومع ذلك فقد زادت وارداتنا من البترول الخام

(١) اتحاد الصناعات : الكتاب السنوى (١٩٦٤) ص ٢٨٢ .

(٢) ذلك على أساس ان انتاج الطن من الصلب يحتاج الى ٢ر٢ طن حديد خام .

(٣) اتحاد الصناعات : الكتاب السنوى (١٩٦٣) ص ٢٦١ ـ ٢٦٨ ، (١٩٦٤) ص ٢٧٠ ـ ٢٧٦ .

والمنتجات البترولية من ١٢ر٥ مليون جنيه فى عام ١٩٥٣ الى ١٦ر٦ مليون جنيه فى عام ١٩٥٨ والى ٢٨ر٥ مليون جنيه فى السنوات ٦٢/١٩٦٣ (١) . (الكمية المستوردة زادت من ١ر٠٤ مليون طن فى عام ١٩٥٣ الى ٤ر٣ مليون طن فى السنوات ٦٢/١٩٦٣ (٢)) . على أننا أيضا ، نصدر بترول خام ومنتجـات بترولية : بلغ المتوسط السنوى للصـادرات فى عامى ٦٢/١٩٦٠ حوالى ٣ر٩٢٩ر٠٠٠ طن والقيمة ٠٠ ر١٧ر٥٨٤ جنيه (٣) . أى أن النتيجة الصافية تشير الى أننا نستورد أكثر مما نصدر بما قيمته حوالى ١١ مليون من الجنيهات سنويا فى السنتين الأخيرتين .

وتبذل ، حاليا ، جهود كبيرة للتنقيب على البترول فى الأراضى المصرية بمعونة بعض الشركات الايطاليـة (شركة ايني وتغطى مسـاحة قدرها ٢٦ر٠٠٠ كيلو متر مربع فى منطقة الدلتا) والشركات الأمريكية (شركة فيليبى الأمريكية وتغطى مساحة قدرها ٩٦ر٠٠٠ كيلو متر مربع تمتد من رشيد غربا على طول ساحل البحر المتوسط حتى حدود ليبيا بما فى ذلك البحث تحت ميـاه البحر ، وشركة بان أميركان وتغطى مسـاحة قدرها ٧٣ر٠٠٠ كيلو متر مربع بالفيوم وعجيلة فى الصحراء الغربية) (٤) . ومن المحتمل أن تؤدى أعمال التنقيب الى العثور على البترول فى باطن الأراضى المصرية بكميات وفيرة . وقد سمعنا عن الاكتشاف الأخير فى فبراير الماضى تحت مياه خليج السويس .وقد ذكر السيد نائب رئيس الوزراء للصناعة فى البيان الذى أذاعه عن تفصيلات الكشف البترولى ـ المؤتمر الصحفى فى ١٩٦٥/٢/٢٧ ـ أن التقديرات الأولية لانتاج الحقل هى عشرة ملايين طن سنويا ، وذلك عند ما يتم استغلاله بالكامل فى عام ١٩٧٠ . كما ذكر

(١) المصدر السابق .

(٢) ايجاد الصفحات : الكتاب السنوى (١٩٦٤) الصفحات ٢٦٣ ـ ٢٦٥ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق . الصفحات ٢٦٣ ـ ٢٦٥ .

سيادته أن انتاج البئر الأولى التى تم حفرها فى الحقل الجديد يبلغ ٧٠٠ر٠٠٠ طن سنويا (١) .

هناك اذن من الدلائل المشجعة ما يشير الى امكانية زيادة ثروتنا البترولية زيادة محسوسة تمكن من مقابلة احتياجات السوق المحلى وتسمح بفائض للتصدير . وكمية هذا الفائض تتوقف من ناحية على الكميات المتوقع اكتشافها ، ومن ناحية أخرى على معدل النمو الصناعى عامة وبصفة خاصة على التوسع فى استخدام بعض المنتجات البترولية لأغراض الاستهلاك ، مثل استهلاك البنزين لسيارات الركوب الخاصة واقامة محطات الكهرباء الحرارية ـ أى التى تعتمد على المنتجات البترولية ـ لأغراض الانارة .

وعلى أية حال ، فلا يوجد من الدلائل ما يشير الى أننا سنصبح دولة مصدرة للبترول بكميات كبيرة مثل السعودية ، أو الكويت أو العراق . وحتى فى هذه الحالة : أى اذا أصبحنا دولة مصدرة للبترول بكميات كبيرة : فانها لن تؤثر ـ بدرجة كبيرة ـ على الخطوط العريضة لتخطيطنا الصناعى الذى سنبنيه فيما بعد ، بل على الأرجح سنعمل على تدعيم مثل هذا التخطيط الصناعى .

النتيجة :

نخلص من العرض السريع لمواردنا الطبيعية الى أننا سنعتمد فى المستقبل اعتمادا كبيرا وبنسب متزايدة على الواردات فى سد احتياجاتنا من :

١ ـ المواد الغذائية .

٢ ـ المواد الخام اللازمة للنمو الصناعى .

ويضاف الى هاتين المجموعتين من الواردات مجموعة هامة أخرى وهى التى تشمل العدد والآلات ومعدات الانتاج اللازمة للانتاج الصناعى . ونحن نعتمد اعتمادا كبيرا فى دفع عجلة التصنيع على الواردات من معدات

(١) راجع جريدة الاهرام فى ١٩٦٥/٢/٢٨ .

الاستثمار حيث أن انتاجنا المحلى من معدات الانتاج يمثل جزءا صغيرا نسبيا من مجموع الانتاج الصناعى ــ حوالى ٢٢٪ (١) . وقــد زادت وارداتنا سنويا من السلع الاستثمارية منحوالى ٣٢ مليونا من الجنيهات فى متوسط السنوات ٥٥/١٩٥٩ الى ٤٦ مليونا من الجنيهات فى ١٩٦١ والى حوالى ٦٦ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٦٣ (٢) أى أن وارداتنا من السلع الاستثمارية خلال السنوات العشر الماضية قد تضاعفت .

وبمعنى آخر ، نستطيع القول بأن تقدمنا الاقتصادى عامة والصناعى بصفة خاصة أمر يتوقف على مقدرتنا على الاستيراد . وفى هذا المجال نشير الى جانب من الجوانب المتصلة بمركزنا الدولى . فنقول انه نتيجة لاتباعنا سياسة عدم الانحياز والقيام بدور قيادى فيها ورفضنا الارتباط بأى قوة دولية على أية صورة ، فاننا لا نتلقى منحا أو معونات أجنبيــة بلا مقابل . وكلنا يذكر أن السيد رئيس الجمهورية قد أعلن ــ فى فبراير الماضى ــ بمناسبة تطور العلاقات العربية الالمانية أن الجمهورية العربية المتحدة لا تتلقى منحا أو معونات أجنبية بلا مقابل بل قروضا تدفع عنها فوائد تتراوح بين ٢ ٪ ، ٦ ٪ . فاذا استبعدنا هذا المصدر من مصادر التمويل ، نجد أن مقدرتنا على الاستيراد تتوقف فى المحل الأول على قدرتنا على التصدير . وبمعنى أدق ، فان صادراتنا ستكون أهم عامل يحكم معدل نمونا الاقتصادى . وهذا هو أول بعد ، ان لم يكن أهم بعد ، من أبعاد تخطيطنا الصناعى .

---

(١) راجع مذكرة معهد التخطيط القومى رقم ٣٨٦ :

Fawzi R. Fahmy, Growth Pattern of Manufacturing Sector in Egypt (1950. 1970). Table III.

(٢) النشرة الاقتصادية : البنك الاهلى المصرى ، العدد الثانى (١٩٦٤) ص ٢٧٤ . يلاحظ أيضا الزيادة المستمرة فى وارداتنا من وسائل النقل ، اذ ارتفعت من ١٢ مليونا من الجنيهات سنويا خلال السنوات ٥٥/١٩٥٩ الى ١٧٫٥ مليونا من الجنيهات فى ١٩٦١ والى ٣٣٫٤ مليونا من الجنيهات فى ١٩٦٣/١٩٦٢ . المرجع السابق . ص ٢٧٤ .

مستقبل صناعة القطن كصناعة أساسية للتصدير :

سنحاول الآن ، الكلام على مستقبل صادراتنا من المصنوعات (١) . ولن نتناول امكانيات التوسع فى جميع صادراتنا من المصنوعات ، ولكننا سنركز على سلعة واحدة ، نعتقد أنها أهم السلع الصناعية التى يمكن التوسع فى تصديرها فى المستقبل القريب (٢) .

كما نعلم ، فان القطن الخام يكون حوالى ٦٥ ـ ٧٥ ٪ من مجموع صادراتنا . اذا أمكننا أن نصنع القطن ونصدره فانه يمكن الاستفادة من حصيلة هذه الصادرات فى سد جانب كبير من احتياجاتنا من الموارد التى أشرنا اليها سابقا .

ومن دواعى تصنيع القطن المصرى عاملان رئيسيان أحدهما يتعلق بالسلعة نفسها والآخر يتعلق بموقع بلادنا الجغرافى . فبالنسبة للعامل الأول نجد :

أولا :

١ ـ أن الأقطان المصرية من أجود وأحسن أصناف الأقطان فى العالم . والأقطان المصرية لها شهرة عالمية فهى أطول الأقطان وأقواها فى العالم .

٢ ـ أن مصر لها شبه احتكار فى زراعة الأقطان طويلة التيلة .

٣ ـ أن انتاجية الفدان من القطن طويل التيلة فى مصر عالية جدا اذا قورنت بالدول الأخرى المنتجة لنفس الأصناف من الأقطان .

---

(١) هناك ، لا شك ، امكانيات كبيرة للتوسع فى صادرات بعض الحاصلات الزراعية مثل : البطاطس والخضروات والفواكه الطازجة والزهور ـ وقد زادت بالفعل صادراتنا من هذه السلع فى السنوات الاخيرة . ولكن ، حيث أن موضوعنا عن « التخطيط الصناعى » ، فلن نعالج مستقبل وامكانيات التوسع فى صادراتنا من الحاصلات الزراعية فى هذا المكان .

(١) هذا لا يعنى ، اطلاقا ، الاقلال من أهمية باقى صادراتنا من المنتجات الصناعية أو التغاضى عن تدعيم وتوسيع صناعات هذه المنتجات ، مثل : المصنوعات الجلدية ، الادوية والمستحضرات الطبية ، منتجات الصناعات الغذائية . وانما ما نقصده هو أن نبرز امكانيات التوسع الكبير فى صادرات المصنوعات القطنية ، كما سيتضح فيما بعد .

وبالنسبة لعامل الموقع ، نجد أن موقع مصر الجغرافى يعطيها ميزة القرب النسبى من الأسواق الأوروبية والأمريكية مما يفيـد صناعتنا بالنسبة لأجور الشحن . فاذا قارنا أجور الشحن بين مصر والهنـد — باعتبار أن الهند ثانى دولة مصدرة للمصنوعات القطنية فى العالم — من جهة وبين انجلترا من جهة أخرى ، نجد أن شحن طن مكعب من المنسوجات يكلف ٢٠٣ شلنا من بومباى (أهم ميناء لتصدير المصنوعات القطنية فى الهنـد) الى ليفربول ، بينما تنخفض أجرة شحن هـذه الكميـة من الاسكندرية (الميناء الرئيسى لمصر) الى ليفربول الى ١٣٥ شلنا (١) ، أى أن نسبة الوفر فى أجور الشحن بالنسـبة لمصر تبلغ حوالى الثلث اذا قورنت بالهنـد .

هذان العاملان يعطيان للمصنوعات القطنية فى مصر ميزة اقتصادية نسبية على قدر كبير من الأهمية . ما هى أصناف المنسوجات القطنية التى ينبغى أن نصنعها للتصدير ، وأى الأسواق ينبغى أن نتجه اليها وما هى أنواع الآلات التى يجب أن نستخدمها — هذا هو ما سنعالجه فى الجزء التـالى .

اتجاهات الطلب العالمى على المصنوعات القطنية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية :

تطلب الخيوط القطنية للصناعات التى تخدم الأغراض التالية :

١ — الملابس .

٢ — الاستخدامات المنزلية : الفوط ، الملايات ، الستائر الخ .

٣ — الاستخدامات الصناعية وهذه تشمل استعمالات الخيوط القطنية فى كثير من الصناعات : اطارات السيارات والدراجات ، الحقائب ، المواد العازلة ، تجليد الكتب ،.. الخ .

ومعظم الاستعمالات ، حوالى الثلثين ، فى صناعة الملابس .

---

(١) هذه المعلومات قدمت الينا بواسطة مكتب شركة P. & O.Ltd. بلندن .

ولقد شاهدت صناعة القطن فى العالم تطورات على جانب كبير من الأهمية منذ نهاية الحرب الثانية . فمن ناحية ، تزايد الطلب على الخيوط القطنية ، منذ نهاية الحرب الثانية ، بدرجة لا بأس بهـا . فقـد ازداد الاستهلاك فى الفترة ٤٧ — ١٩٦١ بحوالى ٦٨٪ (من ١٩ر٦ مليون (١) الى ٣٧ر١٠ مليون طن) (٢) . ومع ذلك فنسبة الخيوط القطنية الداخلة فى التجارة الدولية فى انخفاض مستمر من ٥ر١٥٪ فى ١٩٣٨ الى ١٠٪ فى السنوات الأخيرة (٣) . ومرجع هذا الانخفاض الى التطور فى الطاقة الانتاجية فى صناعة القطن على الوجه الآتى :

أولا — هناك انخفاض مستمر فى كمية انتاج مصانع القطن فى شمال أمريكا وبعض الدول الأوروبية وبخاصة انجلترا التى كانت تعتبر الدولة الأولى المنتجة للمنسوجات القطنية فى العالم حتى أوائل القرن العشرين .

ثانيا — هناك زيادة مستمرة فى الطاقة الانتاجية لمصانع القطن فى الدول الافريقية والآسيوية وبخاصة فى الدول التى تزرع القطن .

ثالثا — (وهو الأهم بالنسبة لنا) الزيادة المستمرة فى الواردات من المصنوعات القطنية فى الدول المتقدمة صناعيا ذات الدخل المرتفع مثل أمريكا ، انجلترا ، الاتحاد السوفيتى ، وأيضـا فى كثير من دول شرق وغرب أوروبا .

وتعكس التغيرات فى اتجاهات التجارة الدولية فى المصنوعات القطنية اتجاها هاما آخر ناتجا عن التحول فى الطاقة الانتاجية . فنجد أن بعض الدول التى كانت تعتبر مستوردة للمنسوجات القطنية قبل الحرب الثانية قد أصبحت مصدرة فى سنوات ما بعد الحرب الثانية . المثل الصـارخ الهند : فقبل الحرب الثانية ، كانت الهند أكبر دولة مستوردة للمصنوعات

(١) Commodity Bulletin. F.A.O., No. 31 (1960). P. 9.

(٢) Cotton and Allied Textile Industries, Volume 4 (1963) pp. 9-63

(٣) Commodity Bulletin Series, F.A.O., No. 31 (1960). pp. 9-10.

القطنية . واردات الهند من المنسوجات القطنية فقط بلغت ٦٦ر٧٠٠ طن (معدل سنوى) السنوات ٣٦ — ١٩٣٨ (١) . فى السنوات ٦٠ — ١٩٦٢ انخفضت واردات الهند من المنسوجات القطنية الى أقل من ٣٠٠ طن (٢) فقط (معدل سنوى) . من ناحية أخرى ، صادرات الهند من المنسوجات القطنية ارتفعت ارتفاعا كبيرا من ٢٠ر٣٠٠ طن (معدل سنوى) فى السنوات ٣٦ — ١٩٣٨ (٣) الى حوالى ٧٠ر٠٠٠ طن (معدل سنوى) فى السنوات ٦٠ — ١٩٦٢ . والهند الآن ثانى دولة مصدرة للمصنوعات القطنية فى العالم . مصر أيضا أصبحت دولة مصدرة للمصنوعات القطنية : بلغت وارداتنا من المنسوجات القطنية ١٦٠٠٠ طن سنويا فى الفترة ٣٧ — ١٩٣٩ — انخفضت الى ٤٧ طنـا فى ٥٧ — ١٩٥٩ — صـادرات مصر من المنسوجات القطنية قبل الحرب الثانية كانت لا تذكر ، حوالى ١٢٥ طن فى عام ١٩٣٨ — ارتفعت الى ٥٠١٠ طن فى السـنوات ٥٧ — ١٩٥٩ وزادت الى ١٣ر٠٠٠ طن فى السنوات ٦٠ — ١٩٦٣ ، وارتفعت صادراتنا السنوية من غزل القطن من حوالى ٥٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٢٢٠٠٠ طن فى السنوات ٦٠ — ١٩٦٣ (٥) .

كذلك نرى أن بعض الدول التى كانت مصدرة للمصنوعات القطنية أصبحت مستوردة لها . انجلترا وأمريكا أظهر مثل — بالنسبة لأمريكا مثلا : بينما كانت صادراتها من المصنوعات القطنية فى السنوات العشر الأخيرة أقل من نصف مستوى ١٩٤٨ ، نجد أن وارداتها قد قفزت الى خمس أضعاف خلال الفترة نفسها .

(١ ، ٣) **The Cotton Industry in a World Economy** (Manchester : International Federation of Cotton and Allied Textile Industries, 1960, Table V. Appendix, p. 220.

(٢ ، ٤) Cotton — World Statistics, **Quarterely, Bulletin of the International Cotton Advisory Committee.** Vol. 17, No. 12 (Part II) — July 1964. p. 72.

(٥) راجع التقارير السنوية عن التجارة الخارجية التى تصدرها مصلحة الجمارك ، وايضا النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ، الجداول الاحصائية عن التجارة الخارجية .

نخلص من هذا العرض بثلاث نتائج هامة :

أولا — هناك مجالا واسعا ومتزايدا لصادرات المصنوعات القطنية الى الدول التى تتمتع بقوة شرائية كبيرة ومتزايدة مثل : أمريكا ، انجلترا ، الاتحاد السوفيتى والدول الصناعية المتقدمة فى أوروبا .

ثانيا — انه من المحتمل وجود منافسة عاتية بين الدول المصدرة للمصنوعات القطنية لاكتساب هذه الأسواق .

ثالثا — ان صادرات المصنوعات القطنية الى الدول المتخلفة والنامية ، وبخاصة الى دول هذه المجموعة والتى تزرع القطن ، ستنعدم، ان آجلا أو عاجلا ، عندما تبدأ هذه المجموعة فى تنمية أو تدعيم صناعة المنسوجات القطنية بها ـ مثال ذلك السودان وكينيا .

العوامل التى تؤثر فى الطلب على منتجات صناعة القطن :

أهم العوامل التى تؤثر فى الطلب على المنتجات القطنية هى :

أولا — العوامل الجغرافية والعادات .

ثانيا — مستوى الدخول .

ثالثا — امكانية احلال بدائل للمنتجات القطنية .

والعاملان الأخيران مهمان بالنسبة للتغيرات فى الطلب على المنتجات القطنية ونعالجهما فى ايجاز أيضا .

(ا) مرونة الطلب على المنسوجات القطنية .

تشير البحوث التى أجريت فى هذا الشأن ، الى أن استهلاك كمية المنسوجات القطنية لا يزيد بنفس نسب الزيادة فى الدخول . كما أن مرونة الطلب على المنسوجات القطنية تختلف من دولة الى أخرى بحسب درجة التقدم الاقتصادى . وقد دلت نتائج هذه البحوث على أن مرونة الطلب على كمية المنسوجات القطنية فى الدول المتخلفة والنامية تبلغ الضعف بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا . ومن جهة أخرى ، وجد أن مرونة الطلب

فى الدول المتقدمة تزيد كلما كانت الأصناف المطلوبة مرتفعة الثمن ، أى كلما كانت الأصناف المعروضة مصنوعة من أصناف جيدة (١) . ومعنى هذا، أنه ــ مع زيادة الدخول فى الدول المتقدمة ذات القدرة الشرائية العاليـــة قد لا يترتب على هذه الزيادة فى الدخول زيادة فى كمية استهلاك الفـــرد من المنسوجات القطنية ، ولكن المؤكد هو زيادة نسبة ما ينفقه الفرد على شراء منسوجات من صنف أرقى .

(ب) امكانية احلال بدائل ، أى الخيوط الصناعية .

شاهدت سنوات ما بعد الحرب الثانية نموا هائلا فى صناعة الخيوط الصـــناعية . فازداد الانتـــاج من ٩ر٠ مليون طن فى عام ١٩٣٨ الى ٩ر٣ مليون طن فى عام ١٩٥٩ . (٢) وتعتبر الخيوط الصناعية فى الواقع ، منافسا قويا للخيوط عامة بما فيها الخيوط القطنية . ولن نعالج ، فى هذا المجال ، أوجه هذه المنافسة ، ولكن نكتفى بايراد الملاحظات الآتية :

أولا — أنه على الرغم من منافسة الخيوط الصناعية ، وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة فى انتـــاج الخيوط الصناعية ، فان مجموع استهلاك الخيوط القطنية يوازى ثلثى مجموع الاســـتهلاك العالمى من الخيوط حتى عام ١٩٦٣ (٣) .

ثانيـــا — ان الدراسات قد أثبتت أنه فى حالة تساوى أسعار المنسوجات القطنية مع المنسوجات المصنوعة من الخيوط الصناعية ، فان غالبية المستهلكين تفضل المنسوجات القطنية ، وبخاصـــــة بالنسبة للمستهلكين من النساء

---

(١) راجع الدراسة التى أجرتها هيئة F.A.O. على استهلاك المنسوجات ودخل الفرد فى ٥٨ دولة والتى نشرت فى :

Commodity Series, F.A.O., No. 26 (November, 1954), p. 9.

وأيضا الدراسات التى أجراها M. Fraenkle على اســـتهلاك المنسوجات ودخل الفرد فى بعض دول غرب أوروبا وبعض الدول النامية والمنشورة فى :

International Review of Cotton and Allied Textile Industries, Vol. 28, No. 110 (June 1960), pp. 144 — 51.

(٢) Commodity Bulletin Series, F.A.O., No. 31 (1960), p. 9.

(٣) Cotton & Allied Textile Industries, Vol. 4, 1963, p. 42.

ثالثـا — صناعة القطن فى نمو مستمر منذ نهاية الحرب ، وكما بينا فقد ازداد الاستهلاك العالمى من الخيوط القطنية بحوالى ٧٠٪ .

رابعـا — أنه قد ثبت أن من أسباب رواج المنسـوجات المصنوعة من الخيوط الصـناعية هو الدعاية الكبـيرة التى عملت لهـذه المنسوجات بعد الحرب الثانية . ويجدر الاشارة بهذا الشأن الى أن شركات الصناعات الكيمـاوية ـ التى تهيىء المواد الخام لصـناعة الخيوط الصناعية ـ تقـوم بدعاية ضخمـة للخيوط الصـناعية ، وعنـدما قامت شركات المنسـوجات القطنية بعمل دعاية فعالة لمصـنوعاتها ، أمكن للمنسـوجات القطنية أن تسترد كثيرا من الأسواق التى فقدتها ـ أجريت هذه الدراسات فى أمريكا وأوربا .

خامسا — أنه نتيجة للمنافسة القوية من قبل صناعة الخيوط الصناعية ، فقد أدخلت تحسينات كبيرة على صناعة المنسوجات القطنية أمكن بها رفع الكفاية الانتاجية وزيادة كفاءة التشغيل بدرجة كبيرة مما أمكن معه خفض أسعار المنسوجات القطنية بنسبة كبيرة الأمر الذى سـاعد المنسوجات القطنيـة على الصمود فى وجه منسوجات الخيوط الصناعية .

ولا نريد أن نقلل من شـأن منافسـة الخيوط الصـناعية للخيوط القطنية ، ولكن بالنسبة لمستقبل صناعة القطن فى مصر كصناعة أساسـية للتصدير ، فان هناك ، كما أوضحنا ، ظروفا خاصة فى صالح هذه الصناعة فى بلادنا ، الا وهى :

أولا — أنه مع زيادة الدخول فى الدول المتقدمة ، فان شكل الطلب على المنسوجات القطنيـة سيتجه الى طلب منسوجات راقية مصنوعة من الأصناف الممتازة من القطن .

ثانيا — ان مصر تنتج أحسن وأقوى أصناف الأقطان فى العالم .

ولكى تستفيد صـــناعة القطن فى مصر من المزايا النسبية التى تتمتع بها ويمكنها أن تتنافس عالميا ، فلا بد من تجهيز هذه الصـــناعة بأحدث المعدات وأن تنظم على الأسس الحديثـــة المتطورة تمشـــيا مع التطورات الحديثة التى أدخلت على صناعة القطن . ولا نريد أن ندخل فى تفصيلات التطورات الحديثة التى ادخلت على صناعة القطن ولكن يكفى أن نشير الى أن هـــذه التطورات مستمرة وجعلت هذه الصناعة متطورة تطورا كبيرا ولا يوجـــد لدينا ، حاليا ، دراسات عن الكفاية الانتاجية لصناعة القطن فى الجمهورية العربية المتحدة . نقتطف بعض النتائج التى أعلنها أحد المكاتب الهندسية السويسرية (١) « عن عام ١٩٦١ » :

أولا — ان تشغيل ١٠٠٠ مغزل يحتاج الى ثلاثة عمـــال فى أوربا ، والى تسعة عمال فى مصر .

ثانيا — ان انتاج العامل فى مصر عام ١٩٦١ يقل بحوالى ٢٤٪ عن انتاج العامل فى أوروبا ، على افتراض أن المقارنة بالنسبة لنفس النمرة من الغزل ونفس كمية الانتاج فى ساعة عمل .

ثالثا — ان انتاج ١٠٠٠ مغزل فى مصر يبلغ فى المتوسط ٢ كيلو غزل نمرة ٢٠ ويرتفع هـــذا الانتاج فى أوروبا الى ٦٫٥ و ٧٫٥ كيلو فى نفس الفترة الزمنية ونمرة الغزل .

دور الصناعات الثقيلة فى تخطيطنا الصناعى :

نعالج فيما يلى ، جانبا آخر من جوانب التخطيط الصـــناعى ، وهو ما يتصل بالصناعات الثقيلة .

من أهم المظـــاهر التى تقترن بها عملية التصنيع التوســـع المستمر فى رصيد الدولة من المعدات والآلات والسلع الانتاجية بوجه عام . ذلك

---

(١) مكتب : Swiss Engineering Bureau Gherzi راجع مجلة
International Federation of Cotton and Allied Textiles Industries, Vol. 4, (1963), p. 37.

لأنه ، ببساطة ، فان صناعة أى سلعة تحتاج الى عدد وآلات ، وكلما زاد الانتاج الصناعى زاد بالتالى حجم العدد والآلات الموجودة فى حيازة الدولة . وبطبيعة الحال ، فان زيادة العدد والآلات ، والتى يطلق عليها عادة السلع الرأسمالية ، تسبق زيادة انتاج سلع الاستهلاك . وبالمثل فان انتاج العدد والآلات يحتاج الى توفر صناعات أخرى تمد صناعات العدد والآلات بما تحتاج اليه من سلع صناعية لازمة لانتاج العدد والآلات كالحديد والصلب . وبالمثل أيضا ، فان التوسع فى انتاج الحديد والصلب يحتاج الى التوسع فى انتاج صناعة الآلات حتى تمد صناعة الحديد والصلب بما تحتاج اليه من معدات ، ويحتاج أيضا (أى انتاج الحديد والصلب) الى انتاج سلع صناعية تدخل فى عملية انتاج الحديد والصلب كالفحم . ولهذا توصف عملية التصنيع ، حقا ، بأنها عملية بنائية ، يقصد بها بناء قطاع الصناعات الانتاجية والتى يطلق عليها أحيانا « الصناعات الثقيلة » . وتصنيع أى دولة يحتاج الى فترة ، تطول أو تقصر ، بحسب ظروف الدولة . وفى خلال هذه الفترة تمر الدولة فى تصنيعها بعدة مراحل . وتعتبر مرحلة بناء قطاع « الصناعات الانتاجية » هى أهم وأخطر مرحلة فى تاريخ تصنيع الدولة .

وبقدر ما تنجح الدولة فى تقصير المرحلة البنائية وتدعيم هيكل هذا البناء ، بقدر ما تنجح فى دفع عجلة التنمية الصناعية بها . ومن هنا كان اهتمام الدول الصناعية الحديثة بتدعيم « الصناعات الثقيلة » .

ونود ، أولا ، أن ننبه الى أن اصطلاح « الصناعات الثقيلة » هو اصطلاح واسع ـ ولا أقول مبهم أو مضلل . ونرى من الضرورى ـ فى البدء ـ أن نفرق بين فئتين من الصناعات التى تنتمى الى « مجموعة الصناعات الثقيلة » ـ وستتضح لنا أهمية التفرقة فيما بعد ـ وهما :

١ ـ الصناعات الأساسية الوسيطة : مثل الحديد والصلب ، الأسمنت ، الكيماويات . ويلاحظ ان انتاج هذه الصناعات يستخدم فى عملية انتاج كلا من السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية .

٢ — صناعات المعدات الانتاجية وبمعنى أدق صناعة الآلات . ونستطيع أن نميز بين نوعين من مصانع المعدات الانتاجية (١) .

(ا) مصانع الآلات التى تنتج الآلات التى تستخدم مباشرة فى انتاج السلع الاستهلاكية (مثال : مصنع آلات ينتج أنوال نسيج تستخدم فى انتاج منسوجات للاستهلاك المباشر) .

(ب) مصانع الآلات التى تنتج آلات تستخدم فى انتاج المعـدات الانتاجية عامة . مثل : انتاج الآلات التى تستخدم فى مصنع الآلات الذى ينتج أنوال النسيج ، انتـاج الآلات اللازمة لمصنع حديد وصلب أو مصنع أسمدة ، وأيضا انتاج الآلات اللازمة للمصنع نفسه أما لمقابلة استهلاك الآلات المستخدمة أو لتجديدها أو التوسع فى الطاقة الانتاجية . وهكذا نرى ان هـذا النوع من المصـانع ، هو الوحيـد بين جميع أنواع المصانع ، الذى يستطيع أن يزيد من طاقته الانتاجية ذاتيا ، لأنه حسب هذا التعريف ، ينتج الآلات اللازمة له .

هذا التقسيم للصناعات الثقيلة مهم وتنعكس أهميته فى رسم السياسة الصناعية للدولة . وتتضح أهمية التفرقة بين مشتملات الصناعات الثقيلة اذا أدخلنا عامل « موارد الدولة » فى الاعتبار . ذلك لأن الصـناعات الأساسية الوسيطة تتطلب مواد خام وفيرة أى بكميات كبيرة نسبيا . ومن هنا ، فان بعض الدول التى تفتقر الى المواد الخام الرئيسية (الحديد ، النحاس ، الفحم) قد لا يناسبها تطوير هـذه الفئة من الصناعات الثقيلة فى بدء مرحلة تصنيعها .

كما ذكرت ، فى بدء المحاضرة ، فان سياسة الجمهورية العربية المتحدة تستهدف تدعيم سياسة عدم الانحياز كما تنبنى أيضا على قيام الجمهورية العربية المتحدة بدور قيادى فى مجموعة دول عدم الانحياز .

---

(١) انظر مقالة الاستاذين A.K. Sen, K.N. Raj عن :
"Alternative Patterns of Growth under Condtions of Stagnant Export "Oxfort Economic Papers"
والمنشورة فى مجلة Vol. 13 (February, 1961), No. 1

اذا ألقينا نظرة سريعة على دول مجموعة عدم الانحياز نرى أن معظمها دول متخلفة اقتصاديا وتعمل على تطوير وتنمية اقتصادياتها . وكثير من دول هذه المجموعة يعمل بجد واهتمام على تطوير صناعاتها . وبطبيعة كون هذه الدول متخلفة اقتصاديا ، فانها تستورد الجانب الكبير من معدات الانتاج اللازمة لنموها الصناعى من الدول المتقدمة صناعيا . ومع التقدم الاقتصادى والتوسع الصناعى وزيادة الانتاج فى دول هذه المجموعة ، تتزايد احتياجات هذه الدول من المعدات والآلات بمعدل متزايد ومرتفع نسبيا .

اذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تدخل ضمن مجموعة الدول المتخلفة من حيث التعريف الاقتصادى الواسع ، الا انها من جهة أخرى تتقدم عن كثير من الدول المتخلفة وبخاصة الدول التى تقع فى محيطها الجغرافى . فمصر ـ من حيث درجة النمو والتقدم الاقتصادى ـ تتقدم على جميع الدول العربية والأفريقية . ويبدو الفرق واضحا بصفة خاصة من ناحية التطور الصناعى . ويبدو هذا الفرق ، بصورة أوضح ، من ناحية التقدم العلمى . فالتقدم العلمى فى الجمهورية العربية المتحدة يسبق بمراحل التقدم العلمى فى جميع الدول العربية والافريقية . بعض مظاهر هذا التقدم العلمى : عدد الجامعات ، عدد الحاصلين على مؤهلات دراسية عالية من أعرق الجامعات الأجنبية ، معاهد البحوث ومنشئات الطاقة الذرية . مثلا ، الجمهورية العربية المتحدة هى الدولة الوحيدة بين الدول العربية والافريقية التى تملك مفاعل ذرى وهى التى تعتبر أرقى مظاهر التطور العلمى فى دولة ما .

تستطيع الجمهورية العربية المتحدة بالتركيز على تنمية قطاع صناعة المعدات الانتاجية وبخاصة صناعة الآلات التى تقوم بصنع معدات الانتاج ، أن تساعد على تطوير مجتمعات دول عدم الانحياز . وهذا من شأنه أن يدعم سياسة عدم الانحياز فى هذه المجموعة من الدول ، لأن المساعدة تأتيها من دولة رائدة تحرص على تدعيم سياسة عدم الانحياز . ومن العوامل التى تدفع على المطالبة بالتركيز فى تخطيطنا الصناعى على تقدم صناعة المعدات الانتاجية ، يبرز عاملان وهما :

أولا — ان التطور العلمى والتكنولوجى يسـير بخطـوات سريعة للغاية فى الدول الصناعية المتقدمة المصدرة للمعدات الانتاجية . وتنعكس آثار التطـور العـلمى والتكنـولوجى على معـدات الانتـاج التى تنتجها هـذه الدول فتجعل الآلات التى تنتجها أكثر تعقيدا وأشد كثافة لرأس المال وأقل امتصاصا للأيدى العاملة . ومثل هذا النوع من الآلات قد لا يتمشى مع احتيـاجات الكثـير من الدول المتخلفة التى تفتقر الى رؤوس الأموال والتى تفتقر أيضا الى الأيدى العاملة الماهرة والتى تعانى من مشاكل اكتظاظ السكان . ولانغالى اذا قلنا ان التقدم العلمى السريع فى البلاد الصناعية المصدرة للآلات ، بغض النظر عن النظم السياسـية والاقتصادية السائدة فى هذه البلاد ، هذا التقدم العلمى أصبح يهـدد بشكل أو آخر التقدم الصناعى بالدول المتخلفة حـديثة العهـد بالنمو الاقتصادى (الكنغو مثلا) .

ثانيا — ان اليابان وهى التى كانت تدخل فى نطاق مجموعة الدول المتخلفة اقتصاديا حتى منتصف الخمسينات ــ حوالى ١٩٥٥ ــ قد أمكنها خـلال السنوات الخمس عشر الماضـية فقط أن تطور وتدفع صناعات المعدات الانتاجية فيها دفعات قوية . وقد أمكنها بفضل هذا التطور أن تصبح فى عـداد الدول المصدرة للآلات فى النصف الثـانى من العقـد الستينى . واليابان تحاول حاليا ، محاولات ناجحة ، أن تكتسب أسواق الدول الافريقية حديثة الاستقلال ليس فقط فى تصـدير المصـنوعات الاستهلاكيـة بل لتصدير العدد والآلات . وبرغم ان الكثير من الدول الافريقية ــ ونستطيع القول أيضا والكثير من الدول اللاتينية ــ ترتبط ببعض الدول الصناعية المتقدمة كانجلترا وفرنسا وأمـريكا ، بروابط اقتصادية وسياسية قوية ومتينة ، الا انه نظرا للتطورات العلمية السريعة فى الدول المتقدمة صـناعيا فان هذه الدول المتقدمة لاتستطيع أن تورد الى الدول المتخلفة ما يناسبها من معدات التصنيع . واليابان الآن تقفز لتسد هذا الفراغ .

وما يقال عن اليابان يقال عن الصين الشعبية التى تحاول ، بنجاح أيضا ، أن تكتسب أسواق الدول الأفريقية لمدها ليس فقط بالسلع الاستهلاكية ولكن بمعدات الانتاج . وكلنا يذكر الصفقة التى عقدها السيد نائب رئيس الوزراء للشئون الصناعية ـ فى الجمهورية العربية المتحدة ـ مع الصين الشعبية لتوريد آلات ومعدات مصانع الينا . وقعت هذه الصفقة فى أواخر عام ١٩٦٤ . لنذكر أن الصين الشعبية فى عام ١٩٥٠ كانت فى أدنى درجات سلم الدول المتخلفة اقتصاديا ، وكان دخل الفرد فى الصين الشعبية فى عام ١٩٥٠ يقل عن نصف دخل الفرد فى مصر فى ذلك الوقت . الصين الشعبية فى عام ١٩٦٥ تورد آلات مصانع للجمهورية العربية المتحدة ، ونحن نورد للصين الشعبية قطنا خام والصين الشعبية تصدر منسوجات قطنية .

ونحن عند التحدث عن الامكانيات الواسعة أمام المصنوعات من العدد والآلات فى أسواق أفريقيا والبلاد العربية ، لا نعنى ، اطلاقا ، أن يكون الغرض الأساسى العاجل من تنمية صناعات المعدات الانتاجية فى بلادنا هو التصدير لهذه الأسواق . وانما ما نعنيه هو أن تكون هذه الامكانيات الواسعة من العوامل التى تدعونا الى بذل المزيد من العناية لتنمية صناعة المعدات الانتاجية فى بلادنا . أما الغرض الأول من تدعيم صناعة المعدات الانتاجية ـ وعلى الأقل فى السنوات الأولى ـ فهو سد بعض احتياجات السوق المحلى على أن نركز ، أساسا ، على المعدات والآلات اللازمة لصناعاتنا الرئيسية . فاذا كانت صناعة القطن هى الصناعة الأولى فى مصر اذ تستوعب حوالى ٣٠٪ من مجموع الأيدى العاملة ، كما تساهم بحوالى ٣٠ ٪ من القيمة المضافة المتولدة فى قطاع الصناعات التحويلية ـ واذا كانت هناك امكانيات كبيرة للتوسع فى هذه الصناعة (أى صناعة القطن) مستقبلا ، كما أوضحنا ، فينبغى أن يكون الغرض الرئيسى من تدعيم صناعات المعدات الانتاجية فى بلادنا هو انتاج المعدات والآلات اللازمة لصناعة القطن .

اذا ارتضينا مثل هذه الاستراتيجية لتخطيط صناعاتنا الثقيلة ، يتعين علينا أن نسرع ، بدون ابطاء ، وبكل قوة ممكنة ، فى بناء قاعدة متينة من

الصناعات التى تنتج الآلات . ونقول بدون ابطاء ، لأن مرحلة بناء وتدعيم قطاع صناعة المعدات الانتاجية تحتاج الى فترة زمنية ليست قصيرة نسبيا، قد تمتد من خمسة عشرة عاما الى خمسة وعشرين عاما .

ويجب أن نضع نصب أعيننا دائما ــ وخلال هــذه الفترة بالذات ــ أن التقدم العلمى والتكنولوجى يسير بخطوات سريعة جدا . وهذا يتطلب منا أن نوجه اهتماما خاصا لسياسة البحوث العلمية بحيث تخدم أغراض تخطيطنا الصناعى . والغرض من هذا أن نطبق أقصى ما وصل اليه التقدم العلمى والتكنولوجى فى تجهيز صــناعة المعدات الانتاجيــة ، ولو أن منتجات هذه المصانع قد تكون من المصنوعات غير المتقدمة نسبيا . مثال : أن يكون مصنع الآلات الذى ينتج أنوال النسيج الآلية Power Looms (وليس الأنوال الأوتوماتيكية Automatic Looms) مجهــزا بأحدث المعدات ومزودا بأقصى ما وصل اليه التقدم العامى والتكنولوجى .

تشجيع استخدام المعــدات اليــدوية والآلات البسيطة فى صناعات السلع الاستهلاكية :

أوضح لنا تحليلنا أن تخطيطنا الصناعى عليه أن يســتهدف تحقيق غرضين أساسيين :

أولا ــ تدعيم الصناعة القطنية بغرض التصدير .

ثانيا ــ تدعيم قطاع معدات الانتاج لسد احتياجات السوق الداخلى وبغرض التصدير الى أسواق الدول النامية .

وتدعيم هاتين المجموعتين الرئيستين من الصناعات يلزمه استخدام أحدث الآلات الميكانيكية المعقدة . وهذه الآلات من النوع كثيف رأس المال وخفيف العمالة . وهذا لا يعنى أن نستخدم وسائل الانتاج الميكانيكية الحديثة فى جميع أغراض الانتاج الصناعى . فمواردنا المالية لاتسمح بمثل هذا التطور الصناعى نتيجة للأعباء الملقاة عليها فى استيراد المزيد من المواد الغذائية والآلات ، كما أن مواردنا البشرية أيضا لا تستطيع مسايرة هذا النوع من الآلات . فاذا كان عندنا فائض فى الأيدى العاملة ، فهو قاصر

على فئة العمال غير المهرة ، أما بالنسبة للعمال المهرة فاننا نعانى نقصا كبيرا (اتضح ذلك فى تنفيذ السد العالى ، وفى مرفق النقل بالقاهرة) .

ومن هنا ينبثق غرض آخر من أغراض تخطيطنا الصناعى ، ألا وهو استخدام المعدات اليدوية والآلات البسيطة فى المصانع التى تنتج السلع الاستهلاكية . وهناك بالطبع ، حد لاستخدام هـذا النوع من وسائل الانتاج البسيطة . فصناعات بعض السلع الاستهلاكية ينبغى أن تجهز بأحدث المعدات لأن العملية الصناعية نفسها تتطلب هذا النوع من المعدات الحديثة : مثل صناعة السيارات ، انتاج الفريجيديرات ، انتاج ماكينات الغسيل الكهربائية وغيرها من السلع الاستهلاكية الحديثة . أما انتاج الكثير من السلع الاستهلاكية مثل الأحذية ، المنسوجات لأغراض الاستهلاك المحلى ، طحن الغلال ، تحضير الخبز (أى المخابز) فهذه يمكن انتاجها بوسائل انتاج بسيطة ، خاصة وأن جانبا لا يستهان به من معدات الانتاج المستخدمة فى هذه الصناعات الاستهلاكية يصنع من الموارد المحلية . مثال : صناعة طحن الغلال (تستخدم الحجارة) .

ويمكن ببعض المجهودات زيادة انتاجية ورفع كفاءة التشغيل ـ هذا النوع من المصانع وبخاصة فى المصانع الصغيرة .

الخاتمـــة :

اذا كانت الطبيعة قد قست علينـا فى نواحى ، فهى لم تقس علينا فى نواح أخرى . عنـدنا القطن ونحن ننتج أحسن أصنافه الممتازة فى العالم ، وعندنا الموقع الجغرافى الممتاز . هناك امكانيات كبيرة للتوسع فى تصـدير المصنوعات القطنيـة وبخاصة الى أسواق الدول ذات الدخل المرتفع . وهذا يعنى أن تتخصص فى انتاج الأصناف الراقية . أى أن تكون الخيوط المستخدمة فى المنتجات القطنيـة من الغزل الرفيع أى من النمر العالية .

حقيقة ان صـناعة القطن قد حظت باهتمام كبير منذ ١٩٥٢ ، الا أن انتاج الغزل الرفيع من النمر فوق ٦٠ ما زال يمثل نسبة ضئيلة جدا من

مجموع الانتاج : حوالى ١ر٧ ٪ فى ١٩٦٢ وارتفع الى ٣٪ فى ١٩٦٣ ، أما معظم انتاجنا فهو غزل سميك من نمرة ٢٤ فأقل : حوالى ٧٠ ٪ فى ١٩٦٢ و ٦٦ ٪ فى ١٩٦٣ (١) .

وينعكس هيكل انتاجنا من الغزل على صادراتنا من المصنوعات القطنية. فنجد ، من ناحية ، أن حوالى ٧٥ ٪ من صادراتنا من الغزل فى السنوات الأخيرة يتجه الى الدول الأوربية والأمريكية (٢) . ذلك لأن صناعة القطن فى هذه الدول متقدمة ، فهى تستورد منا غزل القطن من النمر المنخفضة وتجرى عليه عمليات صناعية أخرى ، أى تحوله الى غزل رفيع . ومن ناحية أخرى ، نجد أن حوالى ٦٥ ٪ من صادراتنا من الأقمشة القطنية تتجه الى الدول الأفريقية والآسيوية .

وكما سبق أن أوضحنا ، فان مستقبل صادراتنا من المصنوعات القطنية الى الدول الأفريقية والآسيوية ضعيف لاتجاه هذه الدول الى تنمية صناعة القطن بها . مثال : السودان ، وهو الذى كان يعتبر الســوق الرئيسى لصادراتنا من الأقمشة القطنية ، اذ كان يستوعب فى بعض السنوات حوالى نصف صادراتنا من الأقمشة القطنية . فنجــد أن صادراتنا من الأقمشة القطنية قد انخفضت الى الخمس ، وتبعا لذلك انخفضت الكمية المصدرة الى السودان من ٦٤١٧ طن فى عام ١٩٦٢ الى ٣١٧٤ طن فى عام ١٩٦٣ (٣) . وسبب انخفاض الكمية المصدرة من الأقمشة القطنية المصرية الى السودان :

١ — اجراءات الحكومة السودانية لحماية الصناعة المحلية .

٢ — منافســة الدول الأخرى التى تصــدر الأصناف الســميكة من المصنوعات القطنية (أى المصنوعات من الأصــناف الواطية من القطن) مثل الهند .

علينا اذن ، أن تتجه الى أسواق الدول ذات الدخل المرتفع لسببين ، كما أوضحنا :

---

(١) اتحاد الصناعات : الكتاب السنوى (١٩٦٤) ص ٦ .
(٢) المرجع السابق : ص ٧ — ٩ .
(٣) المرجع السابق : الصفحات ١٠ — ١١ .

١ ـ اتجاه الطلب على المصنوعات القطنية الى الأصناف الراقية المصنوعة من الأقطان الممتازة (كالقطن المصرى) .

٢ ـ التدهور النسبى فى صناعة القطن بهذه الدول نتيجة لاتجاهها نحو انتاج المعدات الانتاجية .

اذا نظرنا الى أمريكا مثلا ، نجد أن وارداتها من الأقمشة القطنية زادت من ٤٦ مليون ياردة مربعة فى ١٩٥١ الى ٤٦٤ مليون ياردة مربعة فى ١٩٦٢ ، بينما نجد أن صادرات أمريكا من الأقمشة القطنية انخفضت من ٧٨١ مليون ياردة فى ١٩٥١ الى ٤١٧ مليون ياردة فى ١٩٦٢ (١) .

ولبيان امكانيات التوسع الكبير فى صادراتنا من المصنوعات القطنية ، يكفى أن نشير الى اليابان وهى الدولة المصدرة الأولى للمصنوعات القطنية فى العالم اذ زادت صادرات اليابان من المصنوعات القطنية بعد الحرب الثانية أربعة أضعاف : ارتفعت من ٥٠٤٠٠ طن فى عام ١٩٤٨ الى ١٦٣ر٠٠٠ طن فى ١٩٥٨ والى ٢٢٦ر٠٠٠ طن فى عام ١٩٦٢ (وللتذكرة فان صادرات مصر من المصنوعات القطنية فى ١٩٦٢ كانت ٣٥٠٠٠ طن) . اذا تعمقنا فى صادرات اليابان من المصنوعات القطنية نجد أنها ، فى عام ١٩٦٢ ، كانت ٤٢٠٠٠ طن ملابس جاهزة (٢) . أى أن الغزل يكون نسبة بسيطة من كفاءة صناعة القطن فى اليابان .

ورغم أن اليابان تصدر هذه الكميات الضخمة من المصنوعات القطنية ، فهى لا تزرع القطن . وبمعنى آخر ، فاليابان تستورد جميع احتياجاتها من الأقطان (وعلى سبيل التذكرة أيضا ، فالجمهورية العربية المتحدة تصدر قطنا خام الى اليابان) .

---

(١) Cotton and Allied Textile Industries, Volume 4, 1963, p. 84.

(٢) المرجع السابق ، الصفحات ٨٨ ـ ١٠٤ .

واذا أخذنا فى حسباننا المسافة بين مصر واليابان وأسواق التصدير (وبخاصة أسواق التصدير فى أفريقيا والأقطار العربية) ، تبين لنا مدى كفاءة صـــناعة القطن فى اليابان . يضـــاف الى هذا ، ان اليابان تدخل تحسينات مستمرة على صناعة القطن . حقيقة ان تفوق اليابان فى صناعة القطن يرجع جزئيا ــ الى ما يسميه البعض « سر خلطة القطن » ، ولكن السبب الرئيسى فى تفوق صناعة القطن فى اليابان يرجع الى التحسينات المستمرة التى يدخلها رجال الصناعة فى صناعة القطن . وعلى أى حال ، فاذا كنا فى مصر نحرم استيراد الأصناف الواطية من القطن (١) ــ والتى تمكننا من انتاج اصناف رخيصة نسبيا اذا ما خلطت باصنافنا الممتازة من القطن ــ فعلينا ان نتخصص فى انتاج الاصناف الرفيعة جدا من الغزل ، أى من النمـــر فوق ٦٠ بمراحـــل ، ولنتذكر أن بعض نمـــر الغـــزل يصل الى ٢٢٠ .

وفى معرض حديثنا عن اليابان ــ التى تشبهنـــا من حيث اكتظاظها بالسكان وفقرها الشـــديد فى الموارد الطبيعية ــ نذكر انه رغم التقـــدم الكبير فى صـــناعة القطن باليابان ، فهى تدرك انها فى المدى البعيد ، لن تستطيع مواصـــاة هذا التقدم لان الدول المتخلفة والناميـــة التى تزرع القطن ستعنى ــ ان آجلا أو عاجلا ــ بتنمية وتدعيم صناعة القطن بها . ولهذا تتجه اليابان ــ بنجاح تام ــ نحو تدعيم قطاع صـــناعـــة الالآت والمعدات الانتاجية بغرض التصدير . ولهذا نجد ان المركز النسبى لصناعة القطن فى الهيكل الصـــناعى باليابان فى انخفاض مســـتمر ، بينما المركز النسبى لصناعة الالآت باليابان فى تقدم محســـوس . وبذلك اصـــبحت اليابان الان من الدول المصـــــدرة لالآت النسيج وتتنافس بنجـــاح فى الاسواق العالمية .

وما زلنا فى الجمهورية العربية المتحدة نستورد احتياجاتنا من الآلات

---

(١) استوردت الحكومة أخيرا كمية صغيرة من الاقطان قصيرة التيلة على سبيل التجربة لمعرفة مدى امكان تصنبعها فى مصر وأثر ذلك على التكلفة النهائية .

والمعدات اللازمة لصناعة القطن . بلغت وارداتنا من الآت وانوال النسيج ومعداتها فى السنوات ٥٢ ـ ١٩٦٣ حوالى ٦٠ مليون جنيه (١) . ونحن نستورد هذه المعدات والآلات من عدة دول : من اليابان ، انجلترا ، سويسرا ، بلجيكا وغيرها . وهذا الوضع له أثره الضار على تنظيم صناعة القطن عندنا ويعظم هذا الضرر عندما تنشأ مشاكل توفير قطع الغيار .

وخلاصة القول ، اننا نستطيع ان ندعم صناعة الآلات والمعدات اللازمة لصناعة القطن بحيث تلبى طلبات السوق المحلى أولا ، وهى سوق تتسع باستمرار ، بالاضافة الى امكانيات التسويق الخارجى .

وبهذا تكون صناعة القطن فى مصر صناعة متكاملة : نزرع القطن ، نصنع القطن ، ونصنع الآلات والمعدات اللازمة لمصانع القطن . وبهذا تكون صناعة القطن دعامة رئيسية فى تطورنا الصناعى .

وفى مجال الحديث عن الموارد الطبيعية ، نذكر ان ندرة الموارد الطبيعية فى دولة ما لا تحول دون تصنيعها . فهناك دول فقيرة جدا فى الموارد الطبيعية ، ولكن الصناعة فيها متقدمة جدا مثال : سويسرا ، اليابان ، تشيكوسلوفاكيا ، المانيا الشرقية . ومما يجدر ذكره ، ان جميع هذه الدول على اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية قد عنيت بتقدم صناعات المعدات الانتاجية بها ، وقد أصبحت حاليا من الدول المصدرة للآلات . هذا على الرغم من ان جميع هذه الدول تستورد جانبا كبيرا من احتياجاتها من الحديد .

ولقد سبق ان نبهنا الى ضرورة التفرقة بين الفئات التى تتكون منها الصناعات الثقيلة . وذكرنا ان افتقار الدولة الى الخامات الصناعية قد لا يمكنها من توسيع الصناعات الاساسية الوسيطة مثل صناعة الحديد والصلب . وعلى هذا ينبغى علينا ان نتجه اولا فى تدعيم صناعاتنا الثقيلة

---

(١) التقارير السنوية عن التجارة الخارجية التى تصدرها مصلحة الجمارك وايضا النشرات الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ، جداول احصاءات التجارة الخارجية .

الى تدعيم صناعات المعدات الانتاجية وبخاصة صناعة الالآت لان كمية المواد الخام الداخلة فيها بسيطة نسبيا .

فاذا نحن دعمنا صـــناعة الآلات عندنا ، فانه يمكننا مستقبلا الاتجاه نحو اسواق الدول النامية ، فنمدها بالادوات والمعدات الانتاجيـــة التى تتناسب مع تطورها الاقتصـــادى واحوالها الاجتماعيـــة . وكما ذكرنا ، فان تقديم هذه المعدات من دولة رائدة من دول الحياد الايجابى يساعد على تدعيم سياسة عدم الانحياز فى هذه الدول أيضا .